PUBLIC

الشركة الوطنية للاتصالات "اتصالات تونس"

رقم المشروع: ٥٤١٤٠

الحالة الراهنة للمشروع: جاري الصرف

الموقع: تونس

قطاع الصناعة: الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا

نوع الإشعار: حكومي

فئة التصنيف البيئي: B

تاريخ المو افقة: ٢٤ يوليو/تموز ٢٠٢٤

تاريخ الإفصاح: ١٩ مارس/آذار ٢٠٢٦

كما هو مسموح به في الفقرة ٢,٦ من القسم الثالث من سياسة الوصول إلى المعلومات، تم تأجيل الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع هذه وفقًا للفقرة ١,٤,٤ من التوجيه الخاص بالوصول إلى المعلومات.

وصف المشروع

تنطوي هذه الشراكة على (١) تمويل طويل الأجل في شكل قرض مرتبط بالتنمية بقيمة تصل إلى ١٩٠ مليون يورو لتمويل النفقات الرأسمالية، (٢) إلى جانب منحة لدعم استثمارات الشركة الوطنية للاتصالات "اتصالات تونس" "الشركة" في مجال الأمن السيبراني.

ويُقترن هذا التمويل بمساعدة شاملة في مجالي السياسات والاستراتيجية، وذلك (٣) على مستوى الشركة، من خلال برنامج تحول شامل لتحديث المشغل الوطني ودعم نموه، و(٤) على مستوى "الهيئة الوطنية للاتصالات"، من خلال برنامج حوار السياسات.

تهدف الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية واتصالات تونس، المشغل الوطني للاتصالات في تونس، إلى تحسين البنية التحتية الرقمية للبلاد ودفع عجلة التحول في الشركة.

أهداف المشروع

سيموّل القرض استثمارات متعددة السنوات في تطوير الوصول إلى الاتصالات الجوالة لاتصالات تونس من الجيلين الثالث والرابع (3G/4G) إلى الجيل الخامس (5G)، وتوسيع شبكة الألياف الضوئية، وربط ما يصل إلى ٢٠٠ ألف منزل تونسي بشبكة الألياف الضوئية للمنازل (FTTH)، وتحديث الشبكة الأساسية (backbone) والشبكة الجوهرية (core network) للشركة، إضافة إلى استثمارات موجّهة في كفاءة استخدام الطاقة وإنتاجها.

ولتعزيز الاتصال الدولي للبلاد، سيموّل القرض أيضًا ربط اتصالات تونس بكابل ميدوزا (MEDUSA) البحري، وهو شبكة كابلات بحرية في البحر المتوسط يمتد لأكثر من ٨ آلاف كيلومتر ويربط ما يقارب ١٣ دولة في أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وسيركّز برنامج التحول الممول بمنحة والخاص باتصالات تونس على مجالات حيوية في تطوير الشركة، مثل تنمية المهارات، والاستدامة، وكفاءة استخدام الطاقة، والتحول الرقمي، والأمن السيبراني، والإصلاح الاستراتيجي، ومن المتوقع أن يعزز كفاءة الشركة وقدرتها على الصمود وتنافسيتها.

وسيركّز حوار السياسات الممول بمنحة مع الهيئة الوطنية للاتصالات على توفير بناء القدرات وتحسين التنافسية وتبادل استخدام البنية التحتية في قطاع الاتصالات التونسي.

تأثير التحول

درجة تأثير التحول المتوقعة: ٧٠

تنافسي: من خلال تمويل تحديث شبكة الشركة ودعم تحولها التشغيلي، سيساعد البنك اتصالات تونس على تحسين كفاءتها التشغيلية لتقترب من المعايير الإقليمية، وتحسين جودة الخدمة في تونس، وتعزيز المنافسة في قطاع اتصال النطاق العريض الثابت. كما سيُجري البنك حوارًا حول السياسات مع الجهة المنظمة لتعزيز المزيد من المنافسة.

شمولي: ستقوم اتصالات تونس باستثمار كبير في تنمية رأس المال البشري من خلال تنفيذ برنامج تحول جوهري في الموارد البشرية يركّز على عدة مجالات رئيسية: تنمية المهارات، وإدارة المواهب، والمسار الوظيفي والأداء، وغير ذلك. كما ستساهم اتصالات تونس في تحقيق نتائج على مستوى السياسات من خلال دعم تطوير المعايير الوطنية للمهارات المهنية ("NOSS") في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تونس.

بيانات العميل

الشركة الوطنية للاتصالات "اتصالات تونس" (TUNISIE TELECOM SA)

اتصالات تونس هي الشركة الوطنية للاتصالات التونسية، وتملك الدولة أغلبية أسهمها. تأسست عام ١٩٩٥، وهي نشطة في قطاعي الاتصالات الثابتة والجوالة، حيث تُشغّل البنية التحتية الأساسية (backbone) للبلاد، وأكبر شبكة ألياف ضوئية فيها، وشبكة من أبراج الاتصالات الجوالة، إضافة إلى تقديم مجموعة شاملة من خدمات الاتصالات لعملاء التجزئة والشركات والجهات العامة. ولديها عمليات تابعة في موريتانيا ومالطا وقبرص.

ملخص التمويل المقدم من البنك

١٩٠ مليون يورو

قرض مرتبط بالتنمية بقيمة تصل إلى ١٩٠ مليون يورو، يُقدَّم على أربع شرائح، تشمل شريحة أولى ملتزَم بها بقيمة ٥٠ مليون يورو.

ويحظى القرض بدعم ضمان لتغطية الخسارة الأولى مقدَّم من صندوق الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (EFSD+) من خلال منصته للتحول الرقمي، وهي مبادرة تابعة للاتحاد الأوروبي تركّز على سد الفجوة الرقمية وتعزيز التنمية المستدامة في الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي.

وقد صُمِّم القرض على أساس أنه قرض مرتبط بالتنمية، بحيث يرتبط سعر الفائدة عليه بتحقيق معالم رئيسية ضمن برنامج التحول. ولا يعتمد القرض على الضمان السيادي التونسي.

تكلفة المشروع الإجمالية

٢٠٦,٥٢٠ مليون يورو

يُستكمل قرض البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمنحة بقيمة ١١ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي في إطار منصة الجوار للاستثمار، وتشمل منحة استثمارية ومنحة للمساعدة الفنية.

الإضافية

عنصر الإضافة المالية: يقدّم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أداة تمويلية مبتكرة للغاية ذات هيكل تسعير قائم على تحقيق النتائج، إلى جانب حزمة دعم شاملة، بهدف تحفيز تحول استراتيجي على مستوى الشركة والقطاع في تونس على حد سواء.

الملخص البيئي والاجتماعي

صُنف المشروع من الفئة B (وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠١٩). يتضمن المشروع قرضًا ممتازًا لشركة اتصالات تونس لتوسيع البنية التحتية للنطاق العريض من خلال أبراج الاتصالات الجوالة، ونشر شبكة الألياف الضوئية في ١٣ ولاية، وحلول موفرة للطاقة مثل التوليد الشمسي صغير النطاق. ولا ينطوي المشروع على أي عمليات استحواذ على أراضٍ.

وقد أكدت الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة، التي أجراها استشاري مستقل في عام ٢٠٢٤ وتضمنت زيارة ميدانية، الامتثال البيئي والاجتماعي للتشريعات الوطنية، دون الحاجة إلى إجراء تقييم كامل للتأثير البيئي، كما أن جميع تصاريح البناء والاتصالات اللازمة قائمة بالفعل.

وقد جرى تحديد عدد من الفجوات مقارنةً بمتطلبات الأداء الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بموجب سياسته البيئية والاجتماعية على المستوى المؤسسي، وستُعالَج هذه الفجوات ضمن خطة العمل البيئية والاجتماعية التي تُعد جزءًا من الوثائق القانونية. وتتعلق هذه الفجوات بتطوير نظام مركزي للإدارة البيئية والاجتماعية، وتحسين السياسات الاجتماعية للشركة، ووضع استراتيجية للاستدامة والمناخ للحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس

الحراري ودمج الاعتبارات المناخية في العمليات، واستحداث إجراء رسمي للصحة والسلامة المهنية يشمل تحديد المخاطر، والتدريب، والإبلاغ عن الحوادث، وتوفير حماية خاصة للعاملات، وإدارة البنية التحتية المتقادمة (لا سيما فيما يتعلق باحتمال وجود مواد خطرة)، إضافة إلى تنفيذ خطة لمشاركة أصحاب المصلحة، وإنشاء آليات رسمية داخلية وخارجية لتقديم الشكاوى والتظلمات.

وسيدعم البنك تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية من خلال مساعدة فنية تُقدَّم بعد التوقيع، كجزء من برنامج التحول. وسيراقب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مدى الامتثال من خلال التقارير السنوية، وتتبع تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية، والزيارات الميدانية.

التقييمات الخضراء

تقرر أن المشروع متوافق مع أهداف التخفيف والتكيف الواردة في اتفاقية باريس. وتبلغ نسبة مساهمة التمويل الأخضر في المشروع ٥٢٪.

التعاون الفني وتمويل المنح

يُموَّل برنامج تحول اتصالات تونس من خلال منحة مقدَّمة من الاتحاد الأوروبي في إطار منصة الجوار للاستثمار.

ويُموَّل حوار السياسات مع الهيئة الوطنية للاتصالات من خلال الصندوق الخاص للمساهمين في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ("SSF").

ويخضع التعاون الفني لمزيد من التعديلات والتأكيد النهائي.

بيانات الاتصال بالعميل

كوينتن مورو

moreauq@ebrd.com

https://www.tunisietelecom.tn/particulier/a-propos-de-tt/

ملخص التنفيذ

لا يوجد

آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

١٩ مارس/آذار ٢٠٢٦

فهم تأثير التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس تأثير التحول، في هذا الرابط.

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: ٧٣٣٨ ٧١٦٨ ٢٠ ٤٤+ البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

الهاتف: ٧٣٣٨ ٦٧٩٤ ٢٠ ٤٤+ البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عن طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكامًا محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك.

ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، ويساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في ١ يناير ٢٠٢٠. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب آلية المساءلة المستقلة للمشاريع للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.